



نزاعات الحدود في منطقة الخليج العربي بين القانون الدولي والمحددات الداخلية والخارجية

م.علي محمد حسين العامري / قسم الدراسات الآسيوية

تعد مشكلات الحدود ، واحدة من ابرز مظاهر الحياة السياسية في النظام العالمي ، وتكتسب بعداً شديداً البروز في منطقة الشرق الاوسط ، واكثر تعقيداً وتركيزاً في منطقة الخليج والجزيرة العربية كنظام اقليمي فرعي يتمتع بقدر من الخصوصية في اطار النظام العالمي .. وان دراسة مشكلات الحدود في هذه المنطقة الحيوية من العالم ، تعد مدخلاً لدراسة السياسات الاقليمية ، فضلاً عن تداخلاتها المعروفة ضمن اطار النظام السياسي الدولي .

واذا كانت مشكلات الحدود في منطقة الخليج العربي قد برزت قبل تشكلها في دول وامارات ومشيخات ، فإنه يشير الى عمق المشكلة وحساسيتها وارتباطها بالجانب السياسي والثقافي والتاريخي وفي مدركات وذهنيات النخب الحاكمة فيها والتي تدور حول اشكالية الحدود ، تلك المعضلة التي تجاوزت ميدان السياسة الى ميادين اخرى كالدين والاجتماع والاقتصاد والثقافة^(١) .

بمعنى آخر ، فإن مشكلات الحدود ارتبطت بالجوانب الاجتماعية / القبلية والجغرافية وانماط العيش ، وانها سابقة لوجود الدول والامارات في الاقليم .. وقد تم رسم حدودها بموجب اتفاقيات عرفية أو بحسب موازين القوى القبلية والسياسية أو بتدخل قوى كبرى عالمية وقوى اخرى رئيسة في النظام الاقليمي .. غير أن الدراسات الجيوبولتيكية اعادت النظر في ترسيم الحدود بالمعنى الحديث الذي يتسق مع تطور النظام العالمي وطبيعة الصراع الدولي في المنطقة^(٢) .

وقد اهتمت هذه الدراسات بالجدور التاريخية لمشكلات الحدود كجزء من التطور التاريخي وتكوين النظام الاقليمي الخليجي في سياق دراسة العوامل المحلية والاقليمية والدولية .. وما نجم عنها من توترات

^١ - انظر على سبيل المثال ، محمد علي القرا ، العولمة والحدود - مجلة عالم الفكر ، الكويت ع (٤) نيسان / أيار ٢٠٠٤ ص ٦٨ وما بعدها .

^٢ - المصدر نفسه .



سياسية بين اطراف النظام الاقليمي كأعكاس للأسس الاجتماعية والاقتصادية والثقافية .. لمشكلات الحدود ، لازالت تداعياتها حاضرة الى الآن وانها قابلة للتفجر في أي لحظة .

لذلك فان دراسة مشكلات الحدود تنطلق من مناهج عدة ، نظراً

لتداخل هذه الاشكالية بين ابعادها السياسية والتاريخية والاقتصادية والاجتماعية ، وهذا التداخل في دراسة مشكلات الحدود في منطقة الخليج العربي ، يتطلب اعتماد عدد من المداخل المنهجية والتحليلية ، ويعد حقل الجغرافية السياسية أحد أهم المناهج الدراسية وهو محكوم بطبيعة العلاقات الدولية وينطوي على عدة ابعاد في دراسة هذه الظاهرة من بينها الآتي (٣) :

* البعد التاريخي : النزاعات الحدودية تتداخل مع طبيعة العلاقات البيئية واتجاهاتها .. ذلك أن النزاع التاريخي بين طرفين ، يجعل العلاقة متوترة بينهما أو محاطة بمخاوف دائمة واجراءات احترازية ، وتنعكس ايجابياً عندما تكون العلاقات البيئية جيدة .

اذ يشكل البعد التاريخي أهم العناصر المؤسسة في منطقة الخليج العربي ، ويتداخل ذلك مع الحدود التي فرضتها القوى الكبرى وساهمت في وجودها وبقائها في المنطقة .. حيث ان عدد من النزاعات القائمة تأسس على خرائط رسمت خلال المرحلة الاستعمارية، ولاسيما بعد الحرب العالمية الأولى (دور المقيم البريطاني برسي كوكس) .

* البعد الجغرافي والاقتصادي : فانه يتعلق بـ طبيعة الأرض المتنازع عليها والموارد البشرية والاقتصادية والقدرة العسكرية ، وما اذا كانت الحدود سهلية أو جبلية أو نهربية .. أو فيها موارد نفطية او تتمتع بأهمية جيوسراتيجية ، وهذا البعد هو ما يميز المناطق المتنازع عليها في منطقة الخليج العربي .

* اما البعد الديموغرافي : فانه يتعلق بطبيعة الامتداد السكاني على جانبي الحدود – والذي ينطوي على مسألة الانتماء القبلي أو السياسي كما هو الحال مثلاً بين العراق والسعودية . وينشأ عن الامتداد السكاني على جانبي الحدود مشكلات تتعلق بصعوبة الفصل بين القبائل او القبيلة الواحدة وتأسيس الحدود .. وربما تبرز قوى انفصالية أو عوامل توتر واضطراب بين الدولتين .

وفي الجانب المعرفي المفاهيمي – فان الحدود هي خطوط مادية أو افتراضية تتحدد على سطح الارض أو المياه أو الفضاء الخارجي ، والتي تفصل الحيز الجغرافي البشري للوحدات السياسية (الدول) تجاه وحدات اخرى اذ تشمل الحدود ، اليابسة ومجري الانهار والمسطحات المائية والبحار والمجال الجوي

٣ - انظر ، يوسف سليمان علوش ، مشكلات الحدود في منطقة الخليج والجزيرة العربية ، رسالة ماجستير غير منشورة – مقدمة الى كلية العلوم السياسية / جامعة دمشق / دمشق ٢٠٠٩ ، ص ص ٢٧ – ٢٨ .



، وهذه تحددها على الاغلب الاتفاقيات الدولية .. وتعرف كذلك ، بأنها الخطوط الوهمية على سطح الارض والتي تفصل اقليم دولة عن اقليم دولة اخرى - وهو النطاق الذي تستطيع الدولة أن تمارس منه سيادتها^(٤) .

وتتخذ نزاعات الحدود ، اشكال ومظاهر مختلفة منها سياسية

وقانونية واخرى اقتصادية وثقافية واعلامية ، وقد تتخذ اشكالا مركبة بين هذا وذاك .. وتتخذ النزاعات الحدودية في منطقة الخليج العربي المظاهر الآتية^(٥) :

١. النزاعات العسكرية : وهي تعبر عن ارادة طرف واحد أو أكثر في اللجوء الى الخيار العسكري لحل النزاع .. وهذا الخيار يمكن ان يتخذ اشكالا مختلفة ، كما انه قد لا يحقق الاهداف المرجوة . ولعل ضعف الدول المعنية في هذه المنطقة وحداثة تكوينها وارتباطاتها الدولية ، ولاسيما بالولايات المتحدة الامريكية ومظلتها الامنية ، هي من العوامل الرئيسة التي تجعل هذا الخيار محدوداً اذ قد يؤدي الخيار العسكري الى تغيير الوضع القائم ويقوض الاستقرار في المنطقة ، كما هو الحال في النزاع العراقي - الايراني والنزاع العراقي - الكويتي ولكن بالرغم من نشوب الصدام المسلح الذي خلق نتائج كارثية لهذا الدول ، غير ان الاوضاع عادت كما كانت عليه قبل بدء النزاع .

٢. النزاعات السياسية : وهو الشكل المتداول لنزاعات الحدود في المنطقة .. ويمكن أن يتخذ شكل المعالجة السياسية مباشرة ، حيث تقرر الدولة سلفاً بأنها تتعاطى مع موضوع النزاع بالوسائل السلمية السياسية ، أو انها تعتمد السياسة أولاً فيما تكون القوة خياراً آخر كأستمرار لوسيلة السياسة " كما يرى كلاوزفيتز " ، وقد تكون مسألة النزاع الحدودي عنواناً للصراع السياسي بين الاطراف المتنازعة - وهي في هذه الحالة تعكس شكلاً ايديولوجياً ، ولاسيما في حالات التوتر الشديد حين يرى احد الاطراف ان من مصلحته وضع قضية الحدود في أولى اولوياته . ومن جانب آخر قد يأخذ موضوع النزاع الحدودي صراعاً على الموارد والنفوذ والسياسات الاقليمية والتحالفات ، ويرتبط الجانب السياسي هنا بارادات الاطراف وشعورها بجدوى قوتها وامكاناتها المادية والمعنوية وطبيعة علاقاتها الخارجية حيال الطرف الآخر . وقد يبرز النزاع الحدودي نتيجة عوامل اخرى ، اذ يكون ذريعة لنزاع او عنواناً لتصدير المشكلات الداخلية والقضاء تبعاتها على المحيط الخارجي ، ولاسيما النظم التي تفتقد للشرعية في الداخل .

^٤ - لمزيد من التفاصيل انظر ، فيصل عبد الرحمن طه ، القانون الدولي ومنازعات الحدود ، القاهرة - دار الامين للنشر ، ١٩٩٩ ص ٢٢ وما بعدها .
^٥ - يوسف سليمان علوش ، مشكلات الحدود .. م س ذ ، ص ص ٤١ - ٤٣ .



٣. النزاعات القانونية : وتتأسس على معايير القانون الدولي ،
ومحكمة العدل الدولية وهو الخيار الذي ينسجم مع الاطراف
القانونية التي تتطلب موافقة المتنازعين على ولاية المحكمة
الدولية في موضوع النزاع الحدودي .

لم يكن هذا الشكل مألوفاً في منطقة الخليج العربي ، لكون دولها حديثة العهد ، كما ان ترسيم
الحدود ارتبط بالحقبة الاستعمارية المتأخرة وليس على الاطراف المعنية القدرة على اقرار الابعاد القانونية
لمواقفها بصورة حاسمة ، الأمر الذي يسهم في اعطاء النزاعات المعنية طابع الغموض – وحيثاً غير قابل
للحسم .

ويمكن القول هنا بأن احالة النزاع الذي كان قائماً بين قطر والبحرين حول بعض الجزر البحرية الى
محكمة العدل الدولية ، كان شكلاً من اشكال الادراك لدى الطرفين بأستحالة تحقيق هدف كل منهما بالوسائل
العسكرية .. وقد شكلت تسوية النزاع بين قطر والبحرين نموذجاً لتسوية النزاعات في المنطقة ، بالرغم من
وجود خيارات اخرى لتسوية النزاعات الحدودية كما جرى بين السعودية وقطر اللتين توصلتا الى حل سياسي
من خلال المفاوضات المباشرة بين الطرفين^(٦) .

لذلك يغدو بالامكان القول ، بأن الرؤية السياسية لمشكلات الحدود تتراوح بين محددين : الأول هو
الادراك بحساسية النزاعات ومحدودية القدرة على حسمها ، والثاني هو نظام الاختراق العالمي الذي يحدد
السقوف العليا للتوترات البيئية ، بحيث يعيد النزاع الى حالته الاولى ، اذ يصبح الخيار العسكري مستحيلاً من
حيث النتيجة .

لذلك ، فإن الخيار القانوني في حل نزاعات الحدود ، هو الاكثر ضماناً فيما لو اعتمدته الاطراف
المعنية وهو الخيار الاقرب الى الواقعية السياسية .

وتعد المحددات الداخلية والخارجية التي ترتبط بكل من البيئتين الاقليمية والدولية ، فضلاً عن البيئة
الوطنية (الداخلية) مدخلاً مناسباً لدراسة مشكلات الحدود في المنطقة العربية ومنها منطقة الخليج العربي ،
وبقدر مايتعلق الأمر بالبيئة الداخلية ، فان مشكلات الحدود ، واحدة من اشكال الصراعات الخاصة في
المنطقة ، سواء كانت اسبابها داخلية أم خارجية اقليمية أم دولية – وتتخذ احياناً عناوين اخرى من قبيل الصراع
على اماكن وجود النفط ، الجزر ، الممرات المائية والمراعي وفي اطار النفوذ القبلي – السياسي^(٧) .

فمن حيث المحددات الداخلية ، فإنها تشكل أحد أهم عوامل النزاعات – الحدودية في الاقليم ،
ذلك أن البعد الداخلي بعوامله الاجتماعية وطبيعة النظام السياسي والموارد المائية ، يشكل عاملاً رئيساً في

^٦ - المصدر السابق ، ص ٤٤ .

^٧ - نفس المصدر ، ص ٤٤ .



نشوء النزاعات على الحدود . إذ أن أحد أهم الوسائل التي كان يستخدمها الحاكم في المنطقة العربية لتوسيع نفوذه وقمع معارضيه أو منافسيه .. وينطبق هذا الحال على المملكة العربية السعودية حتى بداية تأسيسها عام ١٩٣٢ في إطار الصراع الذي كان قائماً بين آل سعود من جهة وآل

الرشيد والإشراف الهاشميين من جهة أخرى في مجال الضم والاستيلاء على الأراضي . ومنها من رسمت حدودها القوى الغربية الاستعمارية (بريطانيا وفرنسا) كما هو الحال بين العراق وشرق الأردن – على سبيل المثال – إذ رسمت الحدود على خارطة بيضاء من قبل سياسيين بريطانيين بعد الحرب العالمية الأولى ، بينما رسمت الحدود بين المملكة العربية السعودية والكويت والعراق من قبل السير (بيرسي كوكس) المندوب السامي البريطاني في (مؤتمر العقير) عام ١٩٢٢ ، إذ أخرج من جيبه قلماً أحمر ، وفي دقائق معدودة رسمت الحدود ^(٨) والتي خلفت ورائها نزاعات الحدود بين العراق والكويت وكانت أحد الأسباب الرئيسة لأزمة عام ١٩٩٠ وما تلاها من تداعيات مازالت قائمة .

وقد عكس ترسيم الحدود ، الأهداف السياسية للمصالح الغربية ، فالعراق الذي تقدر مساحته بنحو ٤٤٠ ألف كم^٢ وسواحله البحرية على الخليج ٥٨ كم فقط في حين مساحة الكويت تقدر بنحو ١٨ ألف كم^٢ وسواحله على الخليج تقدر بنحو ٥٠٠ كم لما يشكله ذلك وضعاً أقل ما يقال عنه بأنه غير طبيعي وغير منطقي للمرة بين دولتين . وكذلك الحال بالنسبة لبقية إمارات ومشيخات الخليج التي شكلتها بريطانيا دولاً قبل انسحابها عام ١٩٦٨ ، تاركة خلافات الحدود فيما بينها كما هو الحال بين السعودية والكويت ، والسعودية والإمارات وعمان حول واحة البريمي والشريط الحدودي الذي يفصل بينهما ، وكذلك مشكلات الحدود بين قطر والبحرين حول جزر حوار ^(٩) .

وقد جعلت بريطانيا بعض الدول تمتلك موارد وأخرى تفتقر لها ، كما أنها خلقت جذور النزاع على أماكن وجود النفط في المناطق المتنازع عليها – والذي كان مرتبطاً بالمزايا البترولية الممنوحة للشركات البريطانية والأمريكية ، تلك الأخيرة التي ساهمت في سياسة بلادها في رسم الحدود في المنطقة ، مما أدى بالتالي إلى التنازع حول شرعية الدولة في حقبة مابعد الاستقلال وبروز الأيديولوجيات القومية التي تدعو إلى الوحدة في مقابل التيار المحافظ المضاد لها ، مما عرض المنطقة إلى التدخل الخارجي في الشؤون الداخلية ، إذ توزعت اتجاهات الطبقة السياسية في المنطقة إلى ولايات متناقضة ومتعارضة ، وأمسى الصراع على المنطقة أقليمياً ودولياً .

^٨ - فصل السير بيرسي كوكس ، الكويت كدولة مستقلة داخل إطار السلطة العثمانية عام ١٩١٣ في المؤتمر الإنكليز – عثماني ، انظر نفس المصدر ص ٤٥ .
^٩ - نقلاً عن نفس المصدر ، ص ٤٦ .



وكانت الدولة عبر مراحل تأسيسها في المنطقة عرضة لعوامل

متعددة اثرت في طبيعة تشكلها وفي دورها وهذه العوامل هي ^(١٠) :

١. المتغير الدولي : حيث انها نشأت تحت تأثير تغيرات عالمية ،

وخاصة تلك المتغيرات الواقعة ما بين تفكك الدولة العثمانية

واختراق الدول الأوروبية (بريطانيا وفرنسا وإيطاليا) للمنطقة العربية ، أما احتلالاً أو وصاية أو

انتداباً ، فضلاً عن زرع إسرائيل في قلب المنطقة .

٢. آثار الحرب الباردة والقطبية الدولية في تقرير طبيعة الدولة ومؤسساتها وادواتها ، ولاسيما بعد

تعرض الدولة في المنطقة العربية لمحاولات الاستقطاب الدولي في القرن العشرين .

٣. الآثار التي تركتها حقبة ما بعد الحرب الباردة وظهور دعوات العولمة التي عبر عنها على سبيل

المثال مشروع الشرق الاوسط الكبير .

لذلك ، فإن الدولة العربية بمنظومتها الحاضرة ، هي ظاهرة أنشأتها الدول الأوروبية ، من حيث حدودها

ومؤسساتها ، فأنها تبعاً لذلك تعد ثمرة هجينة وولدت ولادة غير طبيعية من قبل قوى اجنبية .

أما الدولة التي نشأت في منطقة الخليج ، فقد مثلت نموذج الدولة القهرية في اعتمادها القوة

العسكرية في اخضاع المناطق والحقاها بمركز السلطة ، اذ جاءت على اساس قرابة الدم أو العصبية الدينية /

المذهبية والعشائرية ، وأساسها الايديولوجي تمثل في الادعاء بالاستحقاق التاريخي القهري لمناطق الحقت

بقوة السلاح ^(١١) .

وتعد المملكة العربية السعودية النمط الابرز للدولة القهرية التي قامت على اساس توسع السلطة أو

العصبية السياسية من الاطراف الى المراكز الحضرية كما هو الحال في ضم الحجاز والمناطق الشرقية -

والشمالية من الجزيرة العربية .. وقد كان للقبائل دور بارز في نشأتها عسكرياً عبر مشروع الاخوان وتوطينهم

في الهجر بعد ان هجروا حياة البادية واستقروا فيها منذ عام ١٩١١ ثم توسعت ومدت سلطاتها على بقية

المناطق والقبائل بشكل معاكس لما هو معتاد في تأسيس الدول (أي من المركز الى الاطراف) - ومن خلال

هذا الامتداد تم اخضاع المراكز المدنية الأكثر أهمية في شرق الجزيرة العربية وغربها - متمثلاً بمناطق

الاحساء والقطيف والحجاز وحائل عبر التوسع والاحتلال .

من هنا جاء توظيف ثنائية (الدين - القبيلة) لتأسيس جيش بدوي عقائدي قادر على كبح القوى

المحلية في نجد ، ومن ثم مجابهة الجيوش المنظمة في شرق الجزيرة وغربها . اذ أن وجود جيش الاخوان كان

^{١٠} - ثامر كامل محمد ، الدولة في الوطن العربي على ابواب الألفية الثالثة ، بغداد - بيت الحكمة / ٢٠٠١ ص ص ١٢ - ١٣ .

^{١١} - محمد فؤاد ، ازمة الدولة في الخليج على الموقع الإلكتروني :

WWW. Gulfissues. Net /index . 20 html



ضرورة لتأسيس الدولة السعودية .. ولم يكن بالامكان اخضاع القبائل بالقوة لوحدها ، وانما بسلطة الدين ، فكانت الوهابية الوعاء الايديولوجي للتوسع وتكوين المملكة العربية السعودية^(١٢) .

والقبيلة كانت واحدة من ثلاثة اطراف وقع عليها عبئ تشكيل

الدولة السعودية الحديثة : رجال المذهب الوهابي الذي وفر الغطاء الديني والاطار الايديولوجي للتوسع في مناطق الجزيرة العربية ، واسرة آل سعود التي مثلت القيادة السياسية المدركة لمهامها واهدافها ، والطرف الثالث تمثل بالقبائل النجدية القوية التي شكلت القوة العسكرية في مهمة اقتحام الكيانات الاخرى في الجزيرة

^{١٢} - حمزة الحسن ، الوهابية .. ايديولوجياً اخضاع أم ايديولوجيا حكم – على الموقع الالكتروني WWW. Gulf issues . net